(د) التدابير الرامية إلى النهوض بالمؤسسات الوطنية والمؤسسات الإقليمية الموجودة لرعاية حقوق الإنسان عن طريق قنوات ثقافية وقضائية وقانونية وقنوات أخرى ملائمة بما في ذلك إجراء اتصالات مباشرة فيما بينها ؛

٨ - **تدعو** الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية إلى أن تستعين بمساهمات المنظمات غير الحكومية المعنية برعاية وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سبيل تنفيذ برنامج العمل المذكور أعلاه ؛

٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين تقريراً عن الأنشطة التي يتم الاضطلاع بها عملاً بهذا القرار ؛

١٠ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والأربعين بنداً معنوناً « الذكرى السنوية الخامسة والأربعون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان » .

الجلسة العامة ٧٥
٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨

١٧٤/٤٣ ـ استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ بشأن إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة ، و ٢١٣/٤١ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ بشأن استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة ، و ١٧٠/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، و ٢١١/٤٢ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٧/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٨ بشأن تنشيط المجلس ،

وإذ تؤكد أن الاستقرار المالي للمنظمة سوف يسهل التنفيذ المنظم والمتوازن والجيد التنسيق للقرار ٢١٣/٤١ بجميع أجزائه ،

وإذ تؤكد أيضاً على أنه ينبغي تعزيز أعمال الأمم المتحدة وتنظيمها بما يجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية واستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء ، ولاسيما البلدان النامية ،

وإدراكاً منها بأن إصلاح القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة عملية مستمرة ترمي إلى تعزيز فعالية الأمم المتحدة في التعامل مع هذه القضايا وتتطلب مزيداً من العناية ،

وإذ تحيط علماً بتقرير لجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاصة المعنية بإجراء دراسة متعمقة لهيكل ووظائف الجهاز الحكومي الدولي للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي[١٢٣] وأجهزة الدعم بأمانته ، وتدرك أن اللجنة الخاصة لم تتمكن من الوصول إلى توصيات متفق عليها على الرغم من أنها أجرت الدراسة المتعمقة المعهودة إليها ،

١ - **تشدد** على ما لجميع البلدان من مصلحة مشتركة في أن تعمل الأمم المتحدة بفعالية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي لكي تصبح أكثر استجابة لا لمجرد القضايا الراهنة بل وللمشاكل والقضايا الناشئة أيضاً ، لاسيما ما يتصل منها بتنمية البلدان النامية ؛

٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يتشاور مع جميع الدول الأعضاء وأن يلتمس آراءها بشأن سبل ووسائل تحقيق تنفيذ متوازن وفعّال للتوصيتين ٢ و ٨ من توصيات فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة[١٢٤] ، مع مراعاة جميع التقارير ذات الصلة ، بما فيها تقرير لجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاصة المعنية بإجراء دراسة متعمقة لهيكل ووظائف الجهاز الحكومي الدولي للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، فضلاً عن نتيجة المناقشات التي ستدور في سنة ١٩٨٩ بشأن تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وأن يقدم تقريراً مفصلاً إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين ، بغية تمكين الدول الأعضاء من النظر واتخاذ إجراءات مناسبة بهدف تعزيز فعالية الجهاز الحكومي الدولي وأجهزة الدعم بأمانته فضلاً عن إنجاز البرامج في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ؛

٣ - **تقرر** النظر ، في دورتها الرابعة والأربعين ، في تقرير الأمين العام المطلوب في الفقرة ٢ أعلاه ، وتقريره النهائي المتعلق بتنفيذ القرار ٢١٣/٤١ ، في إطار البند المعنون « استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة » .

الجلسة العامة ٧٦
٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨

---

(١٢٣) E/1988/75 .

(١٢٤) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والأربعون ، الملحق رقم ٤٩ (A/41/49) .